الأمم المتحدة
A/HRC/39/32
الجمعية العامة
Distr.: General
3 August 2018
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والثلاثون
١٠-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨
البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حلقة دراسية معقودة بين الدورات عن حماية الأسرة: دور الأسرة في دعم حماية وتعزيز حقوق الإنسان لكبار السن

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

يوجز هذا التقرير، الصادر به تكليف من مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٣/٣٥، ما قُدم من عروض وما أُجري من نقاشات خلال الحلقة الدراسية المعقودة بين الدورات والتي دامت ليوم واحد عن أثر وفاء الدول بالتزاماتها، بموجب الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحماية الأسرة، على دور الأسرة في دعم حماية وتعزيز حقوق الإنسان لكبار السن.

ويعرض مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في هذا التقرير المساهمات التي قدمها الخبراء والدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني خلال الحلقة الدراسية المعقودة بين الدورات في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، بما يشمل التحديات وأفضل الممارسات التي تم بحثها وكذلك الاستنتاجات والتوصيات التي تم تحديدها.

GE.18-12895(A)
1812895

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٣

ثانياً – افتتاح الحلقة الدراسية المعقودة بين الدورات ٣

ثالثاً – موجز المداولات ٤

ألف – الإطار الدولي لحماية الأسرة وحقوق الإنسان لكبار السن ٤

باء – دور الأسرة في توفير الرعاية والدعم لكبار السن في الأجل الطويل ٨

جيم – دور الأسرة في تعزيز البيئات الرفيقة بالمسنين ١٢

رابعاً – الاستنتاجات والتوصيات ١٦

أولاً- مقدمة

١- في قراره ١٣/٣٥، قرر مجلس حقوق الإنسان أن يعقد حلقة دراسية ليوم واحد في فترة ما بين الدورات - بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) - عن أثر وفاء الدول بالتزاماتها، بموجب الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحماية الأسرة، على دور الأسرة في دعم حماية وتعزيز حقوق الإنسان لكبار السن، وأن يناقش التحديات المطروحة وأفضل الممارسات في هذا الصدد، وذلك بمشاركة الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والخبراء الأكاديميون ومنظمات المجتمع المدني.

٢- ونُظمت الحلقة الدراسية المعقودة بين الدورات في جنيف يوم ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وحضرها ممثلون عن الدول الأعضاء، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والكيانات التابعة للأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والوسط الأكاديمي. ويضم هذا التقرير موجزاً للمداولات، والاستنتاجات والتوصيات التي صدرت عن الحلقة الدراسية. ويمكن الاطلاع على جدول أعمال الحلقة الدراسية وقائمة المشاركين فيها على الموقع الشبكي للمفوضية[(١)]. وقد بُثت الحلقة الدراسية من خلال قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت[(٢)].

ثانياً- افتتاح الحلقة الدراسية المعقودة بين الدورات

٣- قال علاء يوسف، ممثل مصر الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، متحدثاً باسم مجموعة أقاليمية أساسية من رعاة قرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/٣٥ الرئيسيين، إن الأسرة تمثل قيمة اجتماعية وثقافية وأخلاقية ودينية لا جدال فيها. ووفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن على الدول توفير أوسع نطاق ممكن من الدعم والحماية للأسرة حتى يتسنى لها الاضطلاع الكامل بدورها في المجتمع وحتى تتوفر بيئة مواتية لنماء ورفاه أفرادها. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي الأسرة دوراً رئيسياً في تعزيز التنمية والتماسك والاندماج على الصعيد الاجتماعي، وفي التمكين الفعال للمرأة. وتتحمل الأسرة مسؤولية رئيسية عن تنشئة الأطفال وإرشادهم وحمايتهم، من أجل نماء شخصيتهم على نحو كامل ومتآلف. ويمكن لكبار السن أن يقدموا إسهامات هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بخبراتهم ومهاراتهم ومعارفهم. فكبار السن، وخاصة النساء، يؤدون أيضاً دوراً حيوياً داخل الأسر

(١) انظر: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/IntersessionalSeminarProtectionFamilyHROlder Persons.aspx.

(٢) الجلسة الافتتاحية والجلسة ١: http://webtv.un.org/meetings-events/treaty-bodies/watch/opening-session-1-intersessional-seminar-on-family-older-persons-human-rights-council/5796144743001/?term=&lan=original؛
الجلسة ٢: http://webtv.un.org/meetings-events/treaty-bodies/watch/session-2-intersessional-seminar-on-family-older-persons-human-rights-council/5796150471001/?term=&lan=original؛
الجلسة ٣: http://webtv.un.org/meetings-events/treaty-bodies/watch/session-3-intersessional-seminar-on-family-and-older-persons-human-rights-council/5796499906001/?term=&lan=original؛
الجلسة ٤: http://webtv.un.org/meetings-events/treaty-bodies/watch/session-4-closing-intersessional-seminar-on-family-and-older-persons-human-rights-council/5796504080001/?term=&lan=original.

كمقدمين للرعاية للأزواج والأحفاد وغيرهم من الأقارب، الأمر الذي كثيراً ما يبقى دون الاعتراف به وتقديره حق قدره. وبالإضافة إلى ذلك، يسهم كبار السن في تعزيز رأس المال الاجتماعي من خلال المشاركة النشطة في المجتمع والحياة المدنية.

٤- وألقت لين وِندلاند، رئيسة قسم حقوق الإنسان والقضايا الاقتصادية والاجتماعية في المفوضية، البيان الافتتاحي باسم نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الذي أشارت فيه إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعترف بالأسرة باعتبارها الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية للمجتمع. فيتعين على المجتمع والدولة حماية الأسرة، باعتبارها قوة ثابتة للتماسك والاندماج الاجتماعيين، والتضامن فيما بين الأجيال، والتنمية الاجتماعية. ومع تسارع شيخوخة السكان في بلدان بجميع أنحاء العالم، توفر الأسرة الجانب الأكبر للرعاية المقدمة لكبار السن، وخاصة النساء. وتزيد الترتيبات المعيشية وأنماط الحياة المتغيرة من صعوبة قيام أفراد الأسرة بتوفير الرعاية لكبار السن فيها. فالشعور بالإجهاد والإرهاق المقترن بعدم الوعي بالحقوق يمكن أن يؤدي أحياناً إلى إساءة معاملة كبار السن. وبالتالي، ثمة حاجة إلى أساليب جديدة لدعم مقدمي الخدمة في الأسرة، وتوفير بدائل للرعاية الأسرية. وفضلاً عن ذلك، هناك ثغرات شارعة هامة في الأُطُر الدولية القائمة لحقوق الإنسان بشأن حماية كبار السن. فالمعايير الوطنية ضعيفة فيما يتعلق بالتمييز على أساس السن، وتوفير المستوى المعيشي اللائق، والدعم من أجل الاستقلالية، والمشاركة في صنع القرار، وعدم التعرض للعنف وإساءة المعاملة والإهمال. ومع ذلك، أشارت السيدة وِندلاند إلى وجود تطورات مشجعة، حيث يتزايد إدراج كبار السن في برنامج عمل حقوق الإنسان وكذلك في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ووجود اعتراف بقدرة كبار السن على تقديم إسهامات هامة للأسرة والمجتمع المحلي والتنمية.

ثالثاً- موجز المداولات

ألف- الإطار الدولي لحماية الأسرة وحقوق الإنسان لكبار السن

٥- أدار الجلسة الأولى ريو هادا، رئيس فريق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قسم حقوق الإنسان والقضايا الاقتصادية والاجتماعية في المفوضية؛ وركزت هذه الجلسة على الإطار القانوني والسياساتي على الصُعُد الدولي والإقليمي والوطني لحماية الأسرة وحقوق الإنسان لكبار السن. وطلب إلى المشاركين في المناقشة التفكير بعمق فيما يقع على الدول من التزامات وتعهدات رئيسية أخرى، بموجب الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وكذلك بموجب القوانين المحلية، بحماية حقوق الإنسان لكبار السن ودعم دور الأسرة في تحقيق هذه الغاية.

٦- وقدمت روزا كورنفِلد - مايّ، الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع المسنين بجميع حقوق الإنسان، وصفاً للزيادة المطردة في عدد السكان من كبار السن في أنحاء العالم، ولحقيقة أن تلك الفئة السكانية نفسها تعاني من الشيخوخة. وحذّرت من الآثار العميقة لهذا التحول الديمغرافي على المجتمعات، على الصُعُد كافة، وهو ما يشكل شاغلاً متنامياً بالنسبة لحقوق الإنسان. ومن الضروري تحليل هذه الظواهر بشكل شامل، مع الأخذ في الاعتبار المجموعة الكاملة لحقوق الإنسان. فكبار السن ليسوا مجموعة متجانسة أو فئة واحدة، وكل شخص له احتياجات واهتمامات مختلفة عن غيره. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل الشيخوخة بنية اجتماعية تستند إلى العرف وتصور الدور الذي يؤديه أفراد بعينهم في مجتمعاتهم المحلية.

٧- فعادة ما تكون الأسرة هي من يقدم أهم أوجه الدعم لأفرادها من كبار السن، وهي من يسهم في إعمال حقوقهم في مستوى معيشي لائق، بما يشمل الحق في الغذاء الكافي والملبس والسكن والمياه وخدمات الصرف الصحي. ومع ذلك، يحتمل أن يتعرض كبار السن للإهمال داخل أسرهم، وكذلك للإيذاء البدني أو النفسي أو الوجداني أو الجنسي أو المالي. ومن منظور أسري، ثمة شاغل هام يتمثل في برامج التحويلات والمساعدات النقدية، حيث لا يأخذ مفهوم وحدات الأسرة المعيشية في الاعتبار الديناميات داخل الأسرة المعيشية الواحدة ولا يعترف بالتمييز المحتمل في التوزيع داخل البيت.

٨- ورغم أن الرعاية الأسرية هي الخيار المفضل للعديد من كبار السن، ثمة حاجة إلى أنظمة فعالة لدعم مقدمي الرعاية غير الرسميين. فيتعين أن تشمل هذه الأنظمة الاستراحة، وتقييمات الاحتياجات، وخدمات توفير المعلومات وإسداء المشورة، ومجموعات للمساعدة الذاتية، والتدريب العملي في مجال تقديم الرعاية، ونشر المعلومات عن تدابير الحماية الصحية. ويتعين أن تراعي أيضاً الصحة البدنية والعقلية لمقدمي الرعاية، والحاجة إلى استراحة في نهاية الأسبوع، وتخطيط الرعاية المتكامل لكبار السن والأسر. ومن المهم بشكل خاص أن تغطي برامج الضمان الاجتماعي مقدمي الرعاية، حيث كثيراً ما يكونون من النساء اللاتي لا يتلقين أي دخل أو تدريب، فالمساعدة من مقدمي الرعاية غير الرسميين لا تحل محل التزام الدول. ويتعين أن تساعد السياسات الوطنية كبار السن على مواصلة المعيشة في بيوتهم لأطول فترة ممكنة من خلال إدخال تحسينات على السكن وتكييفه لأغراض إمكانية الوصول والاستخدام من قبل كبار السن.

٩- وأشارت إلى أنه لا يوجد حالياً صك عالمي لحقوق الإنسان مكرس خصيصاً لكبار السن، عدا إشارات ضمنية وإشارات صريحة نادرة في بعض معاهدات حقوق الإنسان. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن تُلزم الدول الأطراف بمنع جميع أشكال العنف داخل الأسرة أو الأسرة المعيشية وضمان معاملة كبار السن بكرامة. وتضم مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن الصادرة عام ١٩٩١ فرعاً مكرساً خصيصاً للرعاية، يُذكر فيه أن كبار السن ينبغي أن يستفيدوا من رعاية الأسرة وفقاً لنظام القيم الثقافية في كل مجتمع. ومع ذلك، فإن غياب صك دولي شامل ومتكامل قد صعّب من تحديد التزامات الدول تجاه كبار السن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآليات والإجراءات القائمة لرصد صكوك حقوق الإنسان عادة ما تُهمل كبار السن.

١٠- وقدمت إيرينا غيكت، نائبة رئيس لجنة السياسات الزراعية والغذائية والإدارة البيئية التابعة لمجلس الاتحاد، بالاتحاد الروسي، وصفاً للتكليفات الدستورية لبلدها بشأن دعم الأسرة وكبار السن، بما في ذلك التزامات الدولة بوضع نظام للخدمات الاجتماعية والاستحقاقات وغير ذلك من الضمانات الاجتماعية. ورغم عدم وجود اتفاق دولي محدد عن كبار السن، فإن المعاهدات الدولية العامة لحقوق الإنسان تعد سارية. وبالنسبة لكبار السن، تعتبر الأسرة واحدة من أهم النطاقات التي تُلبى فيها احتياجاتهم. ومع ذلك، فإن إساءة المعاملة البدنية أو النفسية أو الاقتصادية تحدث أحياناً داخل الأسرة. وعدم وفاء أفرادها بمسؤولياتهم فيما يتعلق بالتغذية هو أمر يعاقب عليه القانون الجنائي. ومن الصعب تحديد انتهاكات حقوق الإنسان في الأسرة، وذلك لكونها خلية مغلقة داخل المجتمع وتوجد قيود تشريعية على تدخل الدولة فيها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تراجع التواصل الاجتماعي وعدم معرفة كبار السن بحقوقهم يقللان من فرص تلقي مساعدة خارجية.

١١- ومع التحول إلى اقتصاد جديد، تكتسب الموارد الفكرية لكبار السن ومعارفهم وخبراتهم قيمة خاصة، وتتغير وجهات النظر بشأن دورهم في النظام الاجتماعي - الاقتصادي. ولا تستهدف السياسات الحفاظ على جودة حياة كبار السن وكرامتهم فقط، بل تستهدف أيضاً تهيئة الظروف لعيش حياة اجتماعية واقتصادية نشطة. فعلى سبيل المثال، اعتمد الاتحاد الروسي استراتيجية عمل للمواطنين من كبار السن تستهدف زيادة متوسط العمر المتوقع وجودة الحياة ودعم الشيخوخة الفاعلة. وتلبي الاستراتيجية الحاجة إلى التغلب على التصورات النمطية السلبية ومظاهر العنف والتمييز ضد كبار السن، وإلى تهيئة بيئة مواتية وظروف اقتصادية ملائمة تؤدي إلى امتداد العمر والاندماج في المجتمع بشكل فاعل. وتشمل أيضاً إنشاء خدمات خاصة بالشيخوخة، ووضع أنظمة لتقييم الاحتياجات المتعلقة بالرعاية، وكذلك تدريب كبار السن من ناحية التمرينات البدنية والرياضة.

١٢- وتشمل التدابير المتخذة على صعيدي الاتحاد والأقاليم، الهادفة إلى حماية حقوق كبار السن في الأسرة، إذكاء الوعي بشأن حقوق كبار السن، وإسداء المشورة للأسر التي ترعى أقارب من كبار السن بشأن المسائل الاجتماعية والطبية والنفسية والقانونية، وإنشاء خطوط هاتفية ساخنة لكبار السن الذين يتعرضون للعنف العائلي، وإنشاء ملاجئ للإقامة المؤقتة، وتدريب المحامين على التخصص في القوانين المتعلقة بكبار السن، ودعم المنظمات غير الحكومية التي تساعد كبار السن. وتستهدف مبادرات أخرى إشراك كبار السن في عملية التنمية وتعزيز الشيخوخة الفاعلة، من خلال التعليم المستمر مثلاً.

١٣- وعلى الرغم من النتائج المحققة، لا تزال هناك تفاوتات في جودة حياة السكان من كبار السن، سواء فيما بين الأقاليم أو بين المناطق الحضرية والريفية. وسيكون من الضروري مواصلة العمل على إعمال حقوق كبار السن وفقاً للالتزامات الناشئة عن الصكوك الدولية، وأخذاً في الاعتبار أفضل التجارب الدولية. ويتعين أن تولي السياسات المتعلقة بالأسرة الأولوية للحفاظ على القيم الأسرية التقليدية والحياة الأسرية، وإحياء وحفظ التقاليد الروحية والأخلاقية في العلاقات والتربية الأسرية، وتهيئة الظروف لضمان رفاه الأسرة والأبوة المسؤولة.

١٤- وقدمت فلورنس سيمبيري - جاوكو، المبعوثة الخاصة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وصفاً للتغيرات الديمغرافية المتوقعة في أفريقيا، التي شملت نمو السكان، وتسارع التوسع الحضري، وانخفاض معدلات الخصوبة والوفيات، وزيادة متوسط العمر المتوقع، وشيخوخة السكان. وفي ذلك السياق، يسلم الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بحقوق كبار السن في تدابير خاصة للحماية. ويسلم الميثاق ذاته بواجب الأفراد بالحفاظ على النماء المتآلف للأسرة، وبالعمل على تماسكها واحترامها، وباحترام الوالدين في كل الأوقات، وبإعالتهما في حالة العوز.

١٥- وقد أحرزت المنطقة مزيداً من التقدم عقب اعتماد مؤتمر الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٦ للبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المسنين في أفريقيا. ويدعو البروتوكول الحكومات إلى استحداث تدابير عاجلة ترمي إلى ضمان حقوق كبار السن. وتشمل الحقوق المعترف بها إمكانية الحصول على دخل منتظم، والتوزيع العادل للموارد، وفرص العمل، وإمكانية الحصول على الخدمات الصحية الملائمة والخدمات الاجتماعية الأساسية والرعاية الجيدة والدعم، والاعتراف بإسهام كبار السن في رعاية الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأيتام، واحترام وتقدير دور كبار السن ومساهمتهم في المجتمع، والاعتراف باحتياجات كبار السن في حالات الطوارئ.

١٦- وعلى الرغم من التقدم المحرز، لم يوقع على البروتوكول حتى الآن سوى أربعة بلدان، كما أنه لم يدخل حيز النفاذ. ومع ذلك، فإنه يمثل فرصة للدول الأفريقية للدخول في نقاش أكثر نشاطاً على صعيد الأمم المتحدة بشأن الحاجة إلى إطار قانوني دولي. وهو يتيح فرصة لإلقاء الضوء على الكيفية التي يمكن بها للدول أن تدعم الأسر باعتبارها رابطاً بالغ الأهمية لحماية واحترام حقوق كبار السن. ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تنادي بتوقيع الدول وتصديقها على البروتوكول، وأن تستخدمه لقياس امتثال الدول التي اعتمدته. ويتعين أن تسمح التشريعات للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان برصد الرعاية الأسرية، حيث إن الإمكانية المحدودة للجوء إلى القضاء بالنسبة لمتلقي الرعاية من الأسر تعني عدم الإبلاغ عن الانتهاكات في العديد من الحالات. وهناك حاجة إلى الانتقال من خطاب يتعلق بالرعاية إلى نهج قائم على الحقوق ومسترشد بمعايير حقوق الإنسان.

١٧- وشهدت جلسة التحاور مداخلات من ممثلي الاتحاد الروسي وإكوادور وأوروغواي والبرازيل والصين وكوت ديفوار والمكسيك والمملكة العربية السعودية ونيجيريا والاتحاد الأوروبي، ومنبر أوروبا للشيخوخة والتحالف الدولي للدفاع عن الحرية والمنظمة الدولية لمساعدة المسنين ومنظمة هيومن رايتس ووتش. وتم التشديد في تلك المداخلات على أن الأسرة تمثل الخلية الأولية والأساس الرئيسي للمجتمع، بما يشمل كل أبعاده، وأنها ضامن لجميع الحقوق، وللتراث الثقافي، والتماسك الاجتماعي، والهوية. وأكد المتكلمون أيضاً على المسؤولية الرئيسية للدول عن ضمان التمتع بجميع حقوق الإنسان لأفراد الأسرة، وضمان عدم التمييز داخلها، بما يشمل التمييز المتعدد الأشكال وعدم المساواة بين الجنسين. وفي المجتمعات التي تتزايد فيها الشيخوخة، يجب على الدول أن تعزز استقلالية كبار السن وإدارتهم لشؤونهم، وحمايتهم من جميع أشكال العنف والإيذاء.

١٨- وأكد بعض المتكلمين أن الأسرة هي المكان الطبيعي لمعيشة كبار السن، وشددوا على مسؤولية الأسرة في توفير الظروف التي تتيح لكبار السن التمتع بحقوقهم، بما يشمل إدارتهم لشؤونهم واستقلاليتهم. وشدد آخرون على أنه على الرغم من اضطلاع أفراد الأسرة بدور رئيسي في رعاية كبار السن، إلا أن الدعم الأسري ليس الشكل الوحيد للرعاية، وهناك حاجة إلى الاعتراف بالأشكال المختلفة للأسرة في السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية المتباينة. وقالت بعض الدول إن على المجتمع الدولي إيلاء اهتمام أكبر للأسرة من حيث دورها في التنمية وكذلك في حماية أفرادها. وأشار المتكلمون في العديد من المداخلات إلى الثغرات الشارعة في الإطار الدولي الراهن لحقوق الإنسان بشأن حماية كبار السن، الأمر الذي يحتاج إلى وضع صك مكرس ملزم. وأخيراً، قدمت بعض البلدان وصفاً لأطرها القانونية والمؤسسية والسياساتية الوطنية، بما في ذلك أنظمة خدمات الرعاية والدعم المجتمعية.

١٩- ورداً على ذلك، قالت السيدة سيمبيري - جاوكو إن العديد من الدول في أفريقيا تحرز تقدماً في مجال حقوق كبار السن، وإن الدول الأفريقية يتعين عليها الاستفادة من الفرصة والتصديق على البروتوكول الخاص بها. في غضون ذلك، ومع غياب صك دولي ملزم، فإن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتلقى بالفعل الشكاوى والبلاغات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان لكبار السن، وتوفر لهم سبل الانتصاف وتعمل كحلقة وصل مع السلطات، وذلك في إطار ولاياتها القائمة. كما تدرج أيضاً حقوق كبار السن في تقاريرها الدورية المقدمة إلى الآليات الوطنية والإقليمية والدولية المختلفة.

٢٠- وقالت السيدة غيكت إن الدول بحاجة إلى تعزيز ودعم مشاركة كبار السن في الأنشطة والحركات الاجتماعية المتنوعة، بطرق منها توفير الدول للمنح وبرامج التطوع والبنى التحتية. ومن المهم بالنسبة للدول، في معالجتها لمشكلتي البطالة والعزلة، أن تعزز مشاركة كبار السن في الحياة الاجتماعية، حيث إن الشعور بالمشاركة بالغ الأهمية لرفاه كبار السن.

٢١- وشددت السيدة كورنفِلد - ماتّي على أن الصك الملزم الوحيد الساري هو اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن، التي صدقت عليها عدة بلدان. وقالت إن بإمكان الدول القيام بالمزيد من أجل دعم مقدمي الرعاية الرسميين لتكملة جهود مقدمي الرعاية غير الرسميين في الأسر، الذين كثيراً ما يعملون في ظروف مجهدة ويقدمون الرعاية دون استراحة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للدول أن تدرب مقدمي الرعاية غير الرسميين، وأن تُنشئ مراكز نهارية يذهب إليها كبار السن في أوقات معينة، بطريقة تتجنب الإيداع المؤسسي في مرافق للإقامة الطويلة. وأخيراً، يتعين أن تستفيد الدول من إمكانية إشراك كبار السن في شبكات جامعية خاصة بهم، وهو ما من شأنه أن يساعدهم كثيراً على التكيف الاجتماعي.

باء- دور الأسرة في توفير الرعاية والدعم لكبار السن في الأجل الطويل

٢٢- في المقدمة التي أدلى بها، قال جون بيرد، مدير إدارة الشيخوخة ومجرى الحياة في منظمة الصحة العالمية، الذي أدار النقاش، إن عدم دعم مقدمي الرعاية الأسرية يؤدي إلى أعباء غير ضرورية وإلى رعاية غير كافية لكبار السن وانتهاكات لحقوقهم. وكثيراً ما تكون الفتيات والنساء مسؤولات عن الرعاية الأسرية، مما يحد أحياناً من إمكانية التحاقهن بالدراسة أو حصولهن على فرص عمل متكافئة. وفضلاً عن ذلك، فإنه في بعض البلدان، تواجه النساء كبار السن اللاتي يعانين الخرف اتهامات بممارسة السحر، والإيداع القسري في المؤسسات. وأشار إلى عدة تطورات مبتكرة، مثل مجموعات المساعدة الذاتية المجتمعية، وإنشاء اقتصادات الرعاية التي توفر وظائف للشباب في سياق رعايتهم لكبار السن. ولكن إشراف الحكومات يعد ضرورياً لنجاح أي من هذه المبادرات. وطلب مدير النقاش من المشاركين فيه بحث التحديات التي يواجهها كبار السن في إمكانية الحصول على الرعاية الطويلة الأجل والتحديات التي تواجهها الأسر التي ترعاهم، وتبيان المسؤوليات التي تقع على عاتق الدول والجهات المعنية الأخرى من أجل مواجهة تلك التحديات مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز مركزية الأسرة.

٢٣- وشددت منى إبراهيم عيسى أحمد، من وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية في قطر، على أهمية الأسرة في رعاية أفرادها باعتبارها وحدة متكاملة. فبإمكان الأسرة المتماسكة أن تقدم مساهمات كبيرة في توفير الدعم والرعاية لكبار السن. ويسلم دستور قطر بأن الأسرة هي أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن. وبالإضافة إلى ذلك، ينص الدستور على أن يحدد القانون الوسائل الكفيلة بحماية الأسرة وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها وحماية الأمومة والطفولة والشيخوخة. ويتعين على الحكومات مساندة وتشجيع البرامج والمبادرات الرامية إلى دعم كبار السن، بما يشمل تقديم الرعاية الرسمية لهم وتكميل الدعم المقدم من أفراد الأسرة.

٢٤- ومن بين أنواع الأسر في قطر، تتمثل الأسر الممتدة من الأجداد والأمهات والآباء والأطفال والأحفاد. وهذا الهيكل الأسري يعطي كبار السن فرصة للتفاعل الطبيعي مع الأطفال والأقارب الآخرين، ويحول دون معاناتهم من العزلة. وأظهرت إحدى الدراسات أن أكثر من

نصف النساء من كبار السن، وثلث الرجال منهم، يعيشون في أسر ممتدة. وبالإضافة إلى ذلك، أظهر أحد استطلاعات الرأي عن التحديات الاجتماعية والبيئية التي يواجهها المستفيدون من نظام الضمان الاجتماعي أن أقل من ٣ في المائة من السكان يعتبرون رعاية كبار السن في الأسرة أمراً شاقاً.

٢٥- وقدمت السيدة منى أحمد وصفاً للسياسات الرامية إلى دعم الأسرة وكبار السن، المتبعة في الوكالات الحكومية مثل وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية. وتشمل هذه السياسات خدمة توفر لكبار السن إمكانية الوصول إلى المكاتب العامة، وخطوط هاتفية ساخنة للتواصل والتنسيق مع الباحثين الاجتماعيين الذين يتمكنون من إجراء بحوث الحالات أو توفير المساعدة من خلال أي من الخدمات التي تقدمها الوزارة. وييسر مشروع آخر الرعاية المنزلية من خلال أفرقة تمريض متخصصة تضم عاملين في مجال إعادة التأهيل، وتجري زيارات منزلية على مدار الساعة للمرضى من كبار السن.

٢٦- ولقد أثبتت التجربة والبحث أن أفضل خيار لكبار السن هو العيش مع أفراد الأسرة لا في عزلة، وخاصة كبار السن من ذوي الإعاقة. فالرعاية المنزلية تقلل الشعور بالعزلة والاكتئاب النفسي. ومع ذلك، فإن التغيرات الاجتماعية وتراجع الروابط الاجتماعية أمران يمثلان تحدياً لكبار السن. فحيث أصبحت تفاعلات كبار السن محدودة بشكل متزايد بالأقرباء المقربين، تتحمل الأسرة دور مساعدتهم في التواصل مع المجتمع الأوسع نطاقاً، مثلاً من خلال زيارة المواقع التراثية والمشاركة في مجالس الأحياء الخاصة بكبار السن التي تُنشئها الدولة. ويتعين أن تشارك الأسرة في تلك المبادرات التي تقوم بها الدولة والرامية إلى تعزيز مشاركة كبار السن في المجتمع، وأن تشجعهم على المشاركة، مع الأخذ في الاعتبار الخبرات القيمة التي راكموها على مدى السنوات. وأخيراً، يتعين أن تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والقانونية.

٢٧- وقدمت زينيا شايل - أدلانغ، مستشارة شؤون السياسات الصحية والرعاية الطويلة الأجل، وصفاً لأوجه القصور في التغطية الخاصة بكبار السن في مجال الرعاية الطويلة الأجل وإمكانية حصولهم عليها. فقد أظهرت الدراسات أن ما يقرب من نصف سكان العالم الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ عاماً يقيمون في بلدان لا يوجد فيها أي حق للرعاية الطويلة الأجل. ويعيش أكثر من ٤٦ في المائة من سكان العالم في بلدان تتطلب سياساتها أن يكون الشخص فقيراً كشرط لاستحقاقه تلقي الرعاية الطويلة الأجل. ويعيش أكثر قليلاً من ٥ في المائة من سكان العالم الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ عاماً في بلدان لديها أنظمة رعاية شاملة طويلة الأجل. ويعاني السكان الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ عاماً من الحرمان من الرعاية الطويلة الأجل بسبب أوجه العجز في الإنفاق العام. ويشير عدم القدرة على تحمل تكاليف تلك الخدمات إلى احتمال إفقار العديد من كبار السن في البلدان التي لا توجد فيها تغطية شاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حالات النقص الكبيرة في قوة العمل بمجال الرعاية الطويلة الأجل تحرم الناس من إمكانية الحصول على خدمات جيدة. وأشارت إلى وجود فجوة تتجاوز ١٣ مليون عامل في مجال الرعاية الطويل الأجل على الصعيد العالمي.

٢٨- وبالتالي، ثمة حاجة إلى تحديد دور مقدمي الرعاية الأسرية، مع القيام في الوقت نفسه بتحليل مسألة التعرف على من يسد فجوة قوة العمل لتصبح الخدمات متاحة بتكلفة معقولة. وخلصت الدراسات إلى أن ٢٠ في المائة فقط من قوة العمل في مجال الرعاية الطويلة الأجل مؤلفة

من عمال رسميين يعملون بأجر. والباقون هم عمال غير رسميين يعملون دون أجر؛ ومعظمهم من مقدمي الرعاية الأسرية من الإناث اللاتي تتجاوز أعمارهن ٤٠ عاماً ويراعين شخصاً أو اثنين. وفي البلدان المرتفعة الدخل، يوفر أفراد الأسرة ما يصل إلى ٩٠ في المائة من الرعاية، بما يتجاوز بكثير عدد عمال الرعاية الرسميين. وفي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يعتبر عدد مقدمي الرعاية الأسرية أكبر، نظراً لنقص العمال الرسميين والبنية التحتية في مجال الرعاية الطويلة الأجل.

٢٩- وهناك تداعيات لارتفاع مستويات الاعتماد على الرعاية الأسرية. فبالنسبة لمقدمي الرعاية الأسرية، يعد تقديم الرعاية مسألة ذات متطلبات عالية من الناحيتين البدنية والعقلية، مما يؤدي أحياناً إلى الإنهاك واعتلال الصحة بسبب عدم توفر التدريب وظروف العمل اللائقة. ويمكن أن يسفر عن فقدان الدخل أو الحماية الاجتماعية عندما يقتضي إنهاء العمل المدفوع الأجر أو تقليله دون وجود تعويض. ويمكن حدوث تعارضات بين العمل والأسرة واحتمال لفقدان الوظيفة عند تقديم الرعاية بالإضافة إلى أداء الوظيفة المدفوعة الأجر. وبالنسبة لمتلقي الرعاية الطويلة الأجل، فإن ذلك ينطوي على زيادة مستوى الاعتماد على الآخرين بسبب التدهور البدني والعقلي في غياب الخدمات الجيدة وارتفاع التكاليف والإفقار المحتمل بسبب نقص الدخل من مقدمي الرعاية الأسرية وزيادة مخاطر التعرض للإيذاء والعنف بسبب إرهاق مقدمي الرعاية الأسرية وكذلك انعدام التدريب. وهناك آثار اجتماعية – اقتصادية أيضاً، مثل تراجع النمو الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة، وزيادة الإنفاق العام، وزيادة التفاوتات في الدخل والتفاوتات بين الجنسين، وعدم الامتثال للوائح العمل.

٣٠- وتشمل الاعتبارات السياساتية المتعلقة بمعالجة هذه المسائل الاستثمار العام في إيجاد وظائف لعمال الرعاية الطويلة الأجل الرسميين، وهو ما من شأنه أن يُحدث تأثيرات مضاعفة في القطاعات الإنتاجية، وأن يقلل من البطالة ويحقق النمو والتنمية في المجال الاقتصادي. وبالمثل، فإن الاستثمار في دعم مقدمي الرعاية غير الرسميين من شأنه تجنب الآثار الاجتماعية – الاقتصادية السلبية. وبينما يتعين أن تكون الأولوية السياساتية للرعاية المنزلية، فإن هناك حاجة إلى ضمان حقوق كبار السن من خلال توفير إمكانية الحصول على الرعاية الطويلة الأجل على النحو الكافي، بما في ذلك التغطية الشاملة عن طريق آليات التمويل العادلة؛ وإتاحة الخدمات الجيدة من خلال زيادة قوة العمل الرسمية في مجال الرعاية الطويلة الأجل. وفضلاً عن ذلك، فإن من الضروري اتخاذ تدابير للدعم، مثل تمويل إيصال خدمات الرعاية الطويلة الأجل، والاستحقاقات النقدية أو تعويض الدخل، والتغطية بالحماية الاجتماعية، بما يشمل الإجازات من مهام الرعاية والتدريب وإيجاد بدلاء خلال الإجازات.

٣١- وركزت نينا جورجانتزي، وهي موظفة لشؤون حقوق الإنسان في منبر أوروبا للشيخوخة، على التحديات التي يواجهها كبار السن فيما يتعلق بالحق في إدارة شؤونهم والحق في ممارسة أهليتهم القانونية، في سياق الرعاية، والصلة بين تلك التحديات ودور الأسرة. وأكدت أنه نظراً للمواقف التمييزية ضد المسنين، يوجد تصور بأن كبار السن غير قادرين على اتخاذ القرارات، أو قد يتم إغفال إرادتهم وتفضيلاتهم في جميع جوانب حياتهم. وتؤدي الأسرة دوراً محورياً في رعاية العديد من كبار السن ودعمهم، مع أن ليس كل كبار السن لديهم أسر أو يعيشون بالقرب منها. وبالتالي، فإن هناك أهمية بالغة للنظر في المجموعة واسعة التنوع من التجارب والظروف المعيشية الخاصة بكبار السن التي لا تحدث بالضرورة في السياق العائلي.

٣٢- وبينت العديد من المواقف أهمية زيادة توعية كبار السن باعتبارهم أصحاب حقوق. فعلى سبيل المثال، توجد حالات متكررة من انعدام الموافقة المستنيرة داخل دور رعاية المسنين والمؤسسات. وخلص تقرير رصد دور الرعاية في أوروبا إلى أن إيداع كبار السن في المؤسسات قسراً من دون موافقتهم يعد ممارسة معتادة. وفي بعض البلدان تُشَجَّع الأسر على وضع كبار السن تحت الوصاية القانونية ليتسنى لهم دخول دور الرعاية. وفيما يتعلق بالتحكم في شؤونهم المالية، وعلى الرغم من استحقاق كبار السن للمعاشات التقاعدية، فإن الكثيرين منهم لا يتمكنون من تحصيلها بأنفسهم ويعتمدون على أحد الأقارب للقيام بذلك، مما يؤدي أحياناً إلى إساءة استغلال الأموال.

٣٣- وفي البلدان التي ترتفع فيها معدلات البطالة، تعيش بعض الأسر على المعاشات التقاعدية لكبار السن، ويحصل العديد من كبار السن على الرعاية غير الرسمية في المنزل لأن أسرهم لم تعد تستطيع تحمل نفقات الرعاية الرسمية. وهذه الأوضاع تعرضهم لمخاطر مثل الرعاية غير الكافية والإيذاء ومحدودية إدارة شؤونهم بأنفسهم. وفي بعض الحالات، يوجد تعارض محتمل بين ما هو الأفضل للأسرة ورغبات كبار السن. فعلى سبيل المثال، ولأغراض السلامة، تحد الأسر أحياناً من مشاركة كبار السن في حياة اجتماعية نشطة. وتعاني الأسر من الضغط، وخاصة مع قيام الدول بنقل المسؤولية عن رعاية كبار السن إلى الأسر والأفراد وتقليص الاستحقاقات والخدمات. وفي معظم الحالات، تعتبر الأسر أنها تقوم بما هو أفضل لكبار السن، وهو ما قد يصل في واقع الأمر إلى حد انتهاك حقهم في إدارة شؤونهم.

٣٤- وأشارت إلى غياب المعايير الشارعة الكافية لمنع هذه الحالات. ويعد التمييز ضد المسنين شكلاً منتشراً من أشكال التمييز، حيث تسود التصورات النمطية المتعلقة بالعمر وتمر دون التصدي لها، ويتم التغاضي عن أوجه الظلم أو اعتبارها أمراً عادياً. وذلك ينطوي على خطر إعمال حقوق الإنسان بطرق مختلفة وغير عادلة بالنسبة لكبار السن بدلاً من إعمالها على قدم المساواة مع الآخرين. وقد حذر الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة من أنه على الرغم من أن كل البشر يولدون أحراراً ومتساوين، فإن التمتع بجميع حقوق الإنسان يتراجع مع السن، بسبب أوجه التحيز والتصورات النمطية السلبية. وتتحمل الدول واجب دعم الأسر التي تقدم الرعاية غير الرسمية، ودعم كبار السن. ومن المهم التسليم بأن كبار السن أصحاب حقوق على قدم المساواة مع الآخرين، وتحديد التزامات واضحة على الدول من خلال اتفاقية دولية ملزمة.

٣٥- وفي جلسة التحاور التي تلت ذلك، أخذ الكلمة ممثلو كل من الاتحاد الروسي وقطر ولبنان، والكرسي الرسولي، ومنظمة حق التظاهر للجميع والمنظمة الدولية لمساعدة المسنين ومنظمة هيومن رايتس ووتش. وأكدت مداخلات الدول مجدداً على أن الأسرة هي المحور الأساسي لحياة الإنسان وللمجتمع. وأكد المتكلمون على أن الأسرة القوية يجب أن تتمتع بالدعم من الدولة من أجل حماية حقوق كبار السن، بطرق منها تقديم حوافز اقتصادية ووضع سياسات محددة مالية ومتعلقة بالوظائف. وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى تهيئة بيئة دعم مواتية يصبح فيها كبار السن فاعلين في مجال التنمية. ونبهت إحدى الدول بضرورة مراعاة الخلفية الاجتماعية والتاريخية لكل دولة عند وضع سياسات مثل أنظمة الدعم الطويلة الأجل. وأشار وفد آخر إلى أن هجرة الشباب من بعض البلدان النامية يُضعف دور الأسرة التقليدي كداعم لكبار السن، مما يعرض حقوقهم للخطر. وقدم بعض المتكلمين وصفاً للأطر الشارعة الوطنية المتعلقة بالأسرة وأفرادها في بلدانهم.

٣٦- وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى أن رغبات واختيارات كبار السن لا تتسق بالضرورة مع تلك الخاصة بأفراد أسرهم، وأن غياب معايير واضحة بشأن الحق في العيش المستقل والاندماج في المجتمع المحلي يتسبب في مخاطر وقوع انتهاكات. ويقع على الحكومات التزام بحماية حقوق كبار السن على قدم المساواة مع حقوق الآخرين في تلك السياقات. فليس كل كبار السن يعيشون مع أفراد أسرتهم، أو يختارون العيش معهم. ورغم ذلك، فإن الدول كثيراً ما تنقل التزاماتها تجاه كبار السن بشأن حقوق الإنسان الخاصة بهم إلى أفراد أسرهم فيما يتعلق بالرعاية والدعم، بما في ذلك من خلال القوانين المتعلقة بالنفقة وبر الوالدين، مما يزيد اعتماد كبار السن على غيرهم وحرمانهم من إدارة شؤونهم. ومن الضروري الابتعاد عن أي نهج يقصي كبار السن عن مجتمعاتهم المحلية ويحرمهم من إدارة شؤونهم ومن استقلاليتهم، والتوجه بدلاً من ذلك نحو إنشاء وتعزيز خدمات للرعاية والدعم يحق - ويتيسر - فيها لكبار السن الحصول على دعم مصمم حسب الاحتياجات الفردية يمكّنهم من التحكم في حياتهم.

٣٧- ورداً على ذلك، أشارت السيدة منى أحمد إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يسلم بأن الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية للمجتمع ويحق لها الحماية من قبل المجتمع والدولة. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى العديد من الجمعيات إلى الحفاظ على وحدة الأسرة الأساسية وحماية كبار السن من ممارسات معينة قد تؤدي إلى انهيار الأسرة بعزل كبار السن. ويتعين على المجتمع أن يتخلص من بعض الممارسات السلبية ويعزز القيم الإيجابية. ويجب على الدولة التدخل لمساعدة الأسر التي ترعى كبار السن، بطرق منها إنشاء هياكل مؤسسية.

٣٨- وقالت السيدة شايل - أدلانغ إنه ما دامت هناك صلة بين الرعاية الأسرية من جانب واعتلال الصحة أو فقدان الدخل والإفقار أو الإنهاك من جانب آخر، لن يكون هناك شيء اسمه حرية الاختيار لمقدمي الرعاية الأسرية. ومن الضروري دعم مقدمي الرعاية الأسرية ووضع حدود معينة. فمقدمي الرعاية الأسرية لا يمكنهم أن يحلوا محل العمال الرسميين أصحاب المهارات، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمرض الزهايمر أو غيره من الأمراض التي تجعل من الرعاية الأسرية أمراً صعباً. فيتعين وجود قوة رعاية رسمية تدعم مقدمي الرعاية الأسرية، لأنه من دونها، لن تتمكن أي أسرة من تقديم الرعاية السليمة لكبار السن.

٣٩- وشددت السيدة جورجانتزي على أن معظم معاهدات حقوق الإنسان لم تنص على حظر للتمييز على أساس السن، وأن هناك العديد من الثغرات في تطبيق الصكوك القائمة. وعلى سبيل المثال، فإن من الممكن بموجب القانون الدولي إجبار شخص من كبار السن على التقاعد بعد بلوغ سن معينة، وتوجد في بعض البلدان أنظمة مختلفة لمعاملة الشباب ذوي الإعاقة وكبار السن ذوي الإعاقة. وليست الأسرة بالضرورة الوسط الذي يعيش فيه كل كبار السن؛ ومع ذلك فإن الأسرة تتقاسم الالتزام مع الدولة بتوفير الرعاية والدعم لهم. ومن شأن اتفاقية عن حقوق كبار السن أن تحمي حقوق الإنسان الخاصة بهم وتدعم الأسرة ككل، مثلما فعلت الصكوك الخاصة بفئات أخرى. ويتعين لاتفاقية كهذه أن تضمن لهم الحق في إدارة شؤونهم واستقلاليتهم، وأن تنص صراحة على أن السن ليست سبباً مقبولاً لتقييد أهليتهم القانونية.

جيم- دور الأسرة في تعزيز البيئات الرفيقة بالمسنين

٤٠- أدارت الجلسة الثالثة فيتاليا غاوشياتي ويتيتش، رئيسة وحدة السكان في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، حيث ركزت الجلسة على دور الأسرة في تعزيز البيئات الرفيقة بالمسنين.

وأشارت إلى أن الوسط الأسري يزداد تنوعاً، وأن السياقات الاجتماعية لها أهميتها عند صياغة السياسات. وتشهد التفاعلات اليومية ظهور أوجه اعتماد متبادل بالغة الأهمية بين الأجيال وبين الرجال والنساء داخل الأسرة. وتلك التفاعلات يمكن أن تكون إيجابية، ويمكن أيضاً أن تصبح أرضاً خصبة لإيذاء كبار السن وإهمالهم. ويعد التمييز ضد المسنين من بين أكثر أوجه التحيز التي تعتبر عادية من الناحية الاجتماعية والتي تحدث في الأسرة وكذلك فيما بين الأفراد أنفسهم. ويعد العنف والإيذاء والإهمال من النتائج المتطرفة للتمييز ضد المسنين، والتي تحدث في معظم الحالات داخل الأسرة. وفي ذلك السياق، طلبت مديرة المناقشة من المشاركين فيها تحليل تلك التحديات، وكذلك أدوار الدولة والأسرة في تعزيز البيئات الرفيقة بالمسنين وحماية حقوقهم.

٤١- وأكد جيريمي ب. يورغاسون، مدير برنامج علم الشيخوخة في جامعة يانغ بريغهام بالولايات المتحدة، أنه على الرغم من مواجهة العديد من الراشدين الأكبر سناً للتمييز في المجتمع عموماً، فإن كبار السن المعزولين أو المعتمدين على آخرين في الرعاية أو الذين يواجهون مشاكل في الصحة العقلية أو الحالة الإدراكية أو الوجدانية معرضون لسوء المعاملة بشكل أو بآخر. وأولئك الذين تتسم علاقاتهم الأسرية بالضعف أو التأزم هم عرضة لذلك بقدر أكبر. وتُظهر الإحصاءات أن ما يقرب من نصف الراشدين الأكبر سناً في الولايات المتحدة يعانون من بعض التقييد في أنشطة حياتهم اليومية. والأفراد الذين يواجهون قيوداً ولا يقيمون في مرافق للرعاية الطويلة الأجل يتلقون على الأرجح الرعاية من أفراد في الأسرة، هم في الغالب من النساء. ورغم تنامي خدمات الرعاية للراشدين الأكبر سناً، فإن مقدمي الرعاية الأسرية يوفرون الجانب الأكبر من الرعاية اللازمة لكبار السن. ومن المهم أيضاً مراعاة الوقت المتوقع الذي ربما يعيشه كبار السن من دون إعاقة، إذ إن الأسرة عادة ما تقدم الرعاية خلال سنوات الإعاقة.

٤٢- وهناك بحوث خلصت إلى أن الأسرة تعد واحدة من المؤسسات القليلة التي لا تفصل بين الناس حسب السن، وأن الشباب ينظرون إلى أفراد الأسرة الأكبر سناً بتحيز سلبي أقل مقارنة بنظرتهم للغرباء الأكبر سناً. وبالإضافة إلى ذلك، هناك دراسات أشارت إلى أنه عندما يحتاج أحد الزوجين من كبار السن إلى رعاية صحية، فإن كلاً من المريض والشريك يُفيد بتحسن العلاقات الزوجية. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن التقارب قد يكون أحد النتائج المترتبة على رعاية أحد الزوجين أو أحد أفراد الأسرة في حالة مرضه، فإن تقديم الرعاية يعتبر بوجه عام حالة مُجهدة تتسبب في قدر كبير من الإرهاق لأفراد الأسرة. ونتيجة لذلك، فإن مقدمي الرعاية الأسرية الذين يعانون من إرهاق مفرط تزداد احتمالات انتهاكهم لحقوق الإنسان الخاصة بمتلقي الرعاية الأكبر سناً. وفضلاً عن ذلك، عندما يحدث إيذاء أو عنف في الأسرة في سنوات سابقة، قد تزداد احتمالات تكراره في سنوات لاحقة.

٤٣- وتتضمن سبل تعزيز البيئات الرفيقة بالمسنين التصدي للتمييز ضد كبار السن داخل الأسرة من خلال التثقيف. وتتحسن جودة الرعاية عند تثقيف مقدمي الرعاية الأسرية بشأن السلوكيات المتوقعة المرتبطة بالخرف، وبشأن كيفية التواصل مع شخص يعاني من تراجع في القدرات الإدراكية ورعايته بأسلوب لطيف. وبخلاف التثقيف، يستفيد مقدمو الرعاية الأسرية من الدعم الوجداني المقدم من مجموعات الدعم المجتمعي وغيرها من الموارد الأهلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحد أكبر عوامل الخطر فيما يتعلق بإساءة معاملة الراشدين الأكبر سناً هو العزلة الاجتماعية. فعندما يكون مقدم الرعاية الرئيسي هو الشخص الوحيد الذي يتواصل معه الراشد

الأكبر سناً المعتمد على الآخرين، يزداد خطر التعرض لإساءة المعاملة بسبب زيادة الإرهاق ونقص الرقابة الخارجية. ويمكن لإشراك مقدمي الرعاية الأسرية الثانويين والمساعدة على تنسيق جهودهم أن يؤديا إلى زيادة سلامة الراشدين الأكبر سناً وتقليل الأعباء التي يتحملها مقدمو الرعاية الرئيسيون. فعند تعدد مقدمي الرعاية الأسرية، تحدث رقابة وتوازن بشكل طبيعي.

٤٤- وعلى الرغم من إتاحة العديد من الموارد المجتمعية لمقدمي الرعاية، فإنها لا تركز على العلاقات الأسرية. ويمكن لتعليم الأسر كيفية التواصل وتسوية المنازعات والتسامح عما مضى من إساءات والتخطيط للمستقبل أن ييسر تحسين الرعاية ويقلل من احتمالات الإيذاء. ويمكن للأسر أن تشجع إقامة شبكة من مقدمي الرعاية لأفراد الأسرة من كبار السن، وخاصة خلال فترات الانتقال فيما يخص الرعاية، مثلاً عند تلقي تشخيص جديد، وخلال فترات الإقامة بالمستشفى وبعدها، وخلال الرعاية في مرحلة الاحتضار. ويمكن لأفراد الأسرة دعم مقدمي الرعاية الرئيسيين عن طريق تيسير حصولهم على التثقيف والدعم والاستراحة. وفي نهاية المطاف، فإن الأسرة تتقاسم المسؤولية من أجل ضمان الرعاية الجيدة ومن ثم حماية حقوق الإنسان لأفرادها من كبار السن.

٤٥- وأكدت ماري بوليو، أستاذة البحوث في مجال إساءة معاملة الراشدين الأكبر سناً بمركز بحوث الشيخوخة في جامعة شيربروك بكندا، أن المجتمعات المحلية الرفيقة بالمسنين يتعين أن تتبع نهجاً إيجابياً في تعزيز الإدماج الاجتماعي للراشدين الأكبر سناً، وأن تضع سياسات وبرامج وإجراءات لتحسين البيئات المادية والاجتماعية، وأن تعتمد استراتيجية مجتمعية ذات أثر على رفاه الفرد. ووصفت تطور تعريف إيذاء كبار السن وإهمالهم، حيث يشكلان مشكلة اجتماعية ومتعلقة بالصحة العامة وحقوق الإنسان. وقد عرفتهما منظمة الصحة العالمية على أنهما: عمل وحيد أو متكرر، أو غياب لعمل ملائم، يحدث في أي علاقة يتوقع فيها الثقة، ويلحق ضرراً أو معاناة لشخص من كبار السن.

٤٦- ويشمل تعريف إيذاء كبار السن وإهمالهم العنف. فإساءة المعاملة يمكن أن تكون متعمدة، رغم أنها تحدث في الكثير من الأحيان دون قصد. وتشمل فئات الإيذاء ما يلي: الإيذاء البدني والجنسي والنفسي والمادي والمالي، وانتهاك الحقوق، والتمييز ضد المسنين، وإساءة المعاملة في المؤسسات. ويشتمل التمييز ضد المسنين على التصورات النمطية السلبية أو الإيجابية، والتحيز أو التمييز ضد (أو لصالح) كبار السن على أساس عمرهم الزمني أو عمرهم المتصوَّر. ويمكن أن يكون موجهاً بدوافع ذاتية أو خارجية، وضمنياً أو صريحاً، ومعبراً عنه على مستويات مختلفة. وهو يؤثر على الجميع بدرجات متفاوتة، من خلال التصورات النمطية السلبية والخطاب السلبي. وتتسبب هذه الافتراضات المضلِّلة في إساءة تفسير الناس لمواقف مختلفة، مما يمكن في نهاية المطاف أن يؤدي إلى سوء المعاملة.

٤٧- ويدخل انتهاك الحقوق في كل أنواع سوء المعاملة، وينطوي على تعدٍّ على الحقوق والحريات. ويتضمن أعمال عنف، مثل العلاج الطبي القسري، وكذلك الحرمان من الحقوق في الاختيار، والتصويت، والخصوصية، والمجازفة، وتلقي المكالمات الهاتفية أو استقبال الزوار، وممارسة الشعائر الدينية، والتعبير عن الهوية الجنسية. ويشتمل مفهوم انتهاك الحقوق أيضاً على حالات الإهمال، بما في ذلك نقص المعلومات أو المعلومات الخاطئة بشأن حقوق كبار السن، وعدم مساعدة الشخص على ممارسة حقوقه وعدم الإقرار بقدراته. وتتضمن علامات انتهاك الحقوق منع كبار السن من المشاركة في انتقاء الخيارات وصنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، وعدم احترام قراراتهم، وقيام أحد أفراد الأسرة بالإجابة نيابة عنهم، وتقييد الزيارات أو إمكانية الحصول على المعلومات، والعزلة، والشكاوى، من بين أمور أخرى.

٤٨- ويلزم لنهج السلامة المتبع لمنع سوء المعاملة أن يركز على الكشف المبكر والتدخل المناسب، جامعاً الممارسين من القطاعات المختلفة لتحقيق هدف مشترك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من الضروري تشجيع وتيسير الإبلاغ عن الحالات، وتطوير المعارف وتحسين نقلها، وتوفير الدعم لمقدمي الرعاية، بمن فيهم مقدمو الرعاية غير الرسميين الذين كثيراً ما يكونون من أفراد الأسرة. وتستهدف عدة ممارسات جيدة على الصعيد الوطني الانتقال من التصدي للإيذاء والإهمال إلى تعزيز الرفاه، واحترام كرامة كبار السن، والاعتزاز بالنفس، وتحقيق الذات، والاندماج، والأمن الشخصي. ويتعين أن تضع الحكومات سياسات وبرامج عامة استباقية تركز بشكل خاص على إساءة معاملة كبار السن، وتكون مراعية للاعتبارات الجنسانية، وذلك بمشاركة من جمعيات الراشدين الأكبر سناً والممارسين والباحثين، مع تقييم تنفيذها بشكل سليم.

٤٩- وفي الحوار الذي أعقب ذلك، أخذ الكلمة ممثلو كل من الاتحاد الروسي وبنغلاديش ومصر وملديف، ومنبر أوروبا للشيخوخة ومنظمة المساعدة العالمية للنهوض بالمرأة والطفل والمنظمة الدولية لمساعدة المسنين ومنظمة هيومن رايتس ووتش. وقال أحد الوفود إن احترام قيم الأسرة التقليدية يمكن أن يسهم في تعزيز واحترام حقوق الإنسان وفي تهيئة بيئة أسرية صحية. ويقع على الدول التزام بتوفير الحماية والدعم الفعالين للأسرة. وشدد متكلم آخر على أن كبار السن بإمكانهم تقديم إسهامات ثمينة للاقتصاد والتنمية الاجتماعية، بفضل معارفهم ومهاراتهم وخبراتهم. وأشار أحد الوفود إلى أهمية مراعاة العلاقات بين الأجيال، التي أضحت غائبة عن النقاش العام. وقدمت بعض الدول وصفاً لتجربتها على الصعيد الوطني، بما يشمل الخدمات المتخصصة، وأنظمة الضمان الاجتماعي، والتدريب على تنمية المهارات، والحماية القانونية، وإنشاء الهيئات المؤسسية.

٥٠- وقال ممثل عن إحدى المنظمات غير الحكومية إن التمييز ضد المسنين يعد الشكل الوحيد من أشكال التمييز الذي لا يزال مقبولاً على نطاق واسع، وأنه السبب الجذري للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان. وأكد متكلم آخر على ضرورة التسليم بحدوث حالات عنف جنسي واغتصاب داخل الأسر - وخاصة ضد الأرامل، اللاتي يواجهن الإقصاء الاجتماعي والفصل والعزلة الاجتماعية. وذكّر أحد ممثلي الشباب بأن مجلس حقوق الإنسان قد أهاب بالدول أن تعزز فرص التفاعل الطوعي والبناء والمنتظم بين الأجيال في الأسرة ومكان العمل والمجتمع. فالشباب وكبار السن على السواء يستفيدون من الحوار والتفاعل بين الأجيال. وشدد العديد من المتكلمين على مسؤولية الدولة عن ضمان تمتع كبار السن بحقوقهم في الخصوصية والحياة الأسرية، وفي عدم التمييز ضدهم، وفي عدم تعرضهم للعنف والاعتداء والإهمال في كل الأوساط. ومن الضروري وضع مجموعة من المعايير الدولية المكرسة التي تصيغ التزامات الدول من أجل تعزيز بيئة رفيقة بالمسنين.

٥١- ورداً على ذلك، حذر السيد يورغاسون من أن التشريعات التي تفرض رعاية إلزامية لكبار السن من قبل الأسرة يمكن أن تؤدي إلى أوضاع مزعجة وسيكون من الصعب إنفاذها. وفيما يتعلق بالعلاقات بين الأجيال، فقد أظهرت البحوث أنها تعد إيجابية للغاية بشكل عام للأجداد والأحفاد على السواء. ويتعين تشجيع هذه العلاقات وتعزيزها، ولكن ينبغي أن يتوخى الناس الحذر من أن فرضها يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية. فأحياناً لا يتفق الآباء والأبناء، ويمكن أن يشكل الأحفاد صلةً معالِجةً بين الأجيال الأخرى. وأخيراً، أعرب بتدبُّر عن الصعوبات المتعلقة بوضع قيمة فعلية لرعاية كبار السن.

٥٢- وربطت السيدة بوليو بين الرعاية الإلزامية والتضامن فيما بين الأجيال. فمن المهم تذكير الأجيال بضرورة تضامنها من خلال التربية والقيم والآراء المشتركة، ولكن فرض الرعاية الأسرية يمكن أن يؤدي إلى إيذاء كبار السن في بعض الحالات. ومن الضروري عند تصميم أي سياسة عامة مراعاة العملية الطبيعية للشيخوخة بجميع مراحلها. وختاماً، فإن مقدمي الرعاية لكبار السن يؤدون عملاً له متطلباته، وكثيراً ما يفتقرون للتدريب والأجر الملائمين. وفي البلدان المرتفعة الدخل، كثيراً ما يؤدي المهاجرون ذلك العمل، حيث لا يرغب المواطنون في أدائه، وهو ما يشكل مظهراً آخر من مظاهر التمييز على أساس السن.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٥٣- دعا الرئيس في الجلسة الختامية أربعة من المشاركين في المناقشات بالجلسات السابقة إلى الإدلاء بملاحظات ختامية وتوصيات بشأن سبل المضي قدماً من أجل تحقيق حماية أكبر للأسرة وحقوق الإنسان لكبار السن. وطُلب منهم عرض آرائهم من منظور الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والوسط الأكاديمي.

٥٤- وقالت السيدة غيكت إن التمييز ضد المسنين هو من سمات البلدان التي تشهد تدهوراً في القيم الأسرية التقليدية. ويؤثر ذلك على احترام الأجيال الأكبر سناً. وفيما يتعلق بحالة كبار السن المنتهكة حقوقهم، يلزم أن تبذل الدول جهوداً إضافية إلى جانب المنظمات الاجتماعية. ويلزم أن تُنشئ الدول شبكة من المؤسسات في الأجل الطويل، بل ومؤسسات اجتماعية أيضاً توفر الحماية لكبار السن. فالمنظمات والجمعيات الاجتماعية تؤدي دوراً هاماً في توفير المساعدة والمعلومات القانونية للمواطنين عند الضرورة، وكذلك في تعزيز المشاركة النشطة لكبار السن في المجتمع، بطرق منها الأنشطة البدنية والرياضة. ويتعين أن تتدخل الدول لضمان حصول كبار السن على المؤهلات الملائمة ليتسنى لهم المنافسة في سوق العمل. وينبغي أن يتمثل ذلك في جهد مشترك مع المنظمات الاجتماعية والمحافل الدولية. ومن الأمور الرئيسية تغيير التوازن في العلاقات بين الأجيال الشابة وتلك الأكبر سناً على الصعيد الوطني، بل والقيام أيضاً بدراسة اتخاذ تدابير تكميلية لحماية حقوق كبار السن.

٥٥- وأكدت السيدة سيمبيري – جاوكو أن العديد من المسائل المطروحة تتعلق بالافتقار إلى الأُطُر الشارعة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وهو ما يؤثر على الصعيد الوطني. وبالنسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فإن المساهمات الرئيسية – في سياق الأُطُر الشارعة القائمة – ستتمثل في الاستعانة بعمليات خلّاقة لرصد حقوق كبار السن عن طريق استخدام محدد للقواعد، سواء كانت من القانون الملزم أو غير الملزم. ويتعين على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المناداة بأن تتبع الدول الأطراف نُهُجاً شاملة وكلية على الصُعُد الوطني والإقليمي والدولي من أجل ضمان أن تحمي الأُطُر القائمة حقوق كبار السن.

٥٦- وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي لديها القدرة على إجراء التحقيقات ومعالجة الشكاوى أن تستحدث أدوات تراعي ظروف كبار السن.

ويلزم أن تتجاوز النظر في المظاهر وأن تنظر بدلاً من ذلك في التطبيقات العملية المتعلقة بكيفية تمتع كبار السن باستقلاليتهم وإدارتهم لشؤونهم وحريتهم. ويتعين على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إلى جانب العناصر الفاعلة من الدول ومن غير الدول، أن تعمل على تيسير الحوار بين الأجيال بهدف زيادة معرفة ووعي أفراد الأسرة بدورهم البالغ الأهمية في تعزيز وحماية حقوق كبار السن. وحتى المناطق ذات التاريخ الطويل لمؤسسات الرعاية تفتقر إلى نهج قائم على حقوق الإنسان. فكبار السن في كل مكان يشعرون بعدم الاحترام لكرامتهم. وأمام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تحدٍ وفرصة يتمثلان في العمل بجد أكبر من أجل تعزيز وتطبيق مبادئ شارعة تضع على نحو واضح بارامترات الدفاع عن حقوق كبار السن على الصُعُد الوطني والإقليمي والدولي.

٥٧- وقالت السيدة كورنفِلد – مايّ إن كبار السن كفئة لا يزالون خارج دائرة الضوء ولا صوت لهم في كثير من الأحيان. فالتغييرات الجذرية التي شهدتها أمور منها الأنماط وأساليب الحياة الأسرية، وكذلك التآكل التدريجي للبيئة الأسرية التقليدية المتعددة الأجيال، أمران يؤديان بشكل متزايد إلى ترك كبار السن من دون أسر ومن دون دعم. وتأخذ ولاية الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع المسنين بجميع حقوق الإنسان في الاعتبار الصعوبات التي يواجهها كبار السن، وحقيقة أن تلك الصعوبات تتطلب تحليلاً متعمقاً وإجراءات تتخذ في ضوء الثغرات المتعلقة بالحماية. ويظل تحديد أفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ القوانين القائمة من بين أولويات ولايتها.

٥٨- وتسهم الأسرة على الأرجح في إعمال الحق في مستوى معيشي مناسب لأفرادها. ويتعين مراعاة تفضيلات كبار السن ومصالحهم الفضلى في جميع جوانب حياتهم. ويتعين أن تضمن الدول الموافقة الحرة والمستنيرة، وأن تسوي حالات تضارب المصالح والتأثير غير المبرر. وينبغي أن تستهدف التشريعات والسياسات منع وكشف إيذاء كبار السن وأن تعتبره جريمة جنائية، وأن تستهدف حماية الضحايا من الأعمال الانتقامية. ويتعين أن تضع الدول استراتيجية للتوعية بالمشكلة وتعريف كبار السن بحقوقهم. ومن المهم مساعدة الأسر وغيرها من مقدمي الرعاية غير الرسميين، بطرق منها التدريب في مجالات حقوق الإنسان والصحة والموارد البشرية، وإسداء المشورة، وتقديم العون المالي والاجتماعي والنفسي، مع إيلاء اهتمام خاص بدور السيدات من كبار السن باعتبارهن مقدمات غير رسميات للرعاية. وثمة حاجة إلى برامج وطنية للرعاية المنزلية والمجتمعية وكذلك إلى برامج للحماية الاجتماعية والحد من الفقر بالنسبة لكبار السن، وخاصة في المناطق الريفية والنائية.

٥٩- ويمكن لأهداف التنمية المستدامة أن تساعد على تعزيز سياسات شاملة من أجل كبار السن. ولكن الإشارات إلى كبار السن نادرة في هذه الأهداف وفي غاياتها. فضمان عدم ترك أي شخص من كبار السن خلف الركب سيتطلب التسليم بالكرامة المتساوية لكبار السن مع غيرهم، والاعتراف بمساهمتهم في المجتمع وتيسيرها من خلال تطبيق نهج قائم على الحقوق. ويعتبر نقص الاهتمام بكبار السن نتيجة لغياب صك دولي عن حقوقهم، وهو ما كان يمكن أن يشكل أساساً لإدماج تلك المسائل في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهناك تأييد بالإجماع لوجود حاجة إلى تعزيز حماية الحقوق الأساسية لكبار السن؛ ومع ذلك، ثمة تباينات مستمرة فيما بين الجهات المعنية بشأن

أسلوب معالجة هذه المسألة. وهناك عدة مقترحات لصكوك وتدابير جديدة، بما يشمل وضع اتفاقية جديدة.

٦٠- وقال السيد يورغاسون إن بإمكان الحكومات تقديم الدعم لدوائر أمين المظالم المحلية، حيث يلتقي الموظفون الحكوميون بشكل دوري مع الراشدين الأكبر سناً المقيمين في المرافق لضمان أن حقوقهم يتم إعمالها وحمايتها. وفضلاً عن ذلك، فعندما تقدم مزاعم بإساءة المعاملة، يمكن لدوائر حماية الكبار أن تحقق في هذه المزاعم وتحيلها إلى الشرطة إذا لزم الأمر. وفي حالات الإهمال، يمكن لدوائر أمين المظالم أن تصل الأسرة بالخدمات المجتمعية المناسبة. ويمكن لدوائر أمين المظالم وحماية الكبار أن توسع من نطاق جهودها لتستهدف الفئات السكانية المعرضة لخطر شديد، مثلاً من خلال وضع رقابة إضافية عندما يحدث عنف في الأسرة، أو في الحالات التي يكون فيها متلقو الرعاية من ذوي اضطرابات الصحة العقلية، أو في حالات الفقر المدقع.

٦١- وكثيراً ما تقع انتهاكات لحقوق الإنسان عندما يكون كبار السن منعزلين أو عندما يكون متلقي الرعاية ومقدم واحد للرعاية بمفردهما. وفي الحالات التي يحتاج فيها الراشدون الأكبر سناً إلى المساعدة في الشؤون المالية، فإن مشاركة عدد من أفراد الأسرة من شأنه أن يعزز المساءلة ويمنع إساءة التصرف. ويمكن للتكنولوجيات الجديدة أيضاً أن تساعد على الوصل بين مقدمي الرعاية الأسرية الرئيسيين والثانويين، وعلى جمع أفراد الأسرة من أجل منع العزلة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للرعاية التي تركز على الأسرة أن تستهدف مسارات العلاقات. فعلى سبيل المثال، عندما يتعرض أحد كبار السن للإيذاء، يمكن أن تتدخل الدولة وعناصر فاعلة أخرى، مثلما يحدث عندما يتعرض طفل للإيذاء أو الإهمال. فيتعين أن تكون هناك مساءلة وإصلاح فيما يتعلق بالعلاقات الأسرية. وتنطوي الرعاية التي تركز على الأسرة أيضاً على أن تكون المعالجات والتدخلات مصممة حسب الاحتياجات الفردية، ومراعية للاعتبارات الثقافية والجنسانية.

٦٢- وتدخل من الحاضرين ممثلو بيلاروس والكرسي الرسولي ومنظمة المساعدة العالمية للنهوض بالمرأة والطفل والمنظمة الدولية لمساعدة المسنين ومنظمة هيومن رايتس ووتش والمنظمة الدولية للحياة الصاعدة. وأكد ممثل إحدى الدول مجدداً على الدور التقليدي الذي تؤديه الأسرة، والذي يمثل العنصر الجوهري الداعم والحامي لحقوق كبار السن في المجتمع. ومع ذلك، فإن الحكومات تضطلع بدور أساسي، حيث تضمن الدعم للأسر التي تعول أشخاصاً من كبار السن، ويتعين أن تقر ضمانات لحماية حقوق كبار السن بما يشمل الاندماج الاجتماعي. وشدد وفد آخر على الحاجة إلى تعزيز التضامن بين الأجيال وتشجيع العلاقات المتسمة بالمسؤولية المتبادلة بين الشباب وكبار السن. وباعتبار الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع، حيث يُعاش مبدأ التضامن يومياً، فإنه يحق لها الحماية من قبل المجتمع والدولة.

٦٣- وأهاب بيان مشترك صادر عن المنظمات غير الحكومية بالدول أن تدعم الروابط بين الأجيال باعتبارها جزءاً رئيسياً من التماسك الاجتماعي ومكافحة العزلة، وكذلك باعتبارها وسيلة لنقل القيم الاجتماعية والثقافية. ويتعين أن تضمن الدول حصول كبار السن من ذوي الإعاقة على أفضل ظروف ممكنة للسكن والدعم. وقال أحد المتكلمين إن

العلاقة الأسرية بين الوالدين كبار السن والأبناء الراشدين غائبة في التشريعات المتعلقة بلم شمل أسر اللاجئين، وإن التعريفات الضيقة للأسرة والظروف الصعبة وفترات الانتظار الطويلة تؤدي إلى التمييز ضد كبار السن. وشدد متكلم آخر على أن التمييز ضد المسنين يشكل تحيزاً على مستوى العالم وعرفاً اجتماعياً تمييزياً يتطلب مواجهة عالمية، وأن حظراً مصاغاً بوضوح للتمييز ضد المسنين والتمييز على أساس السن في اتفاقية جديدة يعد أمراً ضرورياً.

٦٤- وأخيراً، أفاد أحد المتكلمين بأن من المهم للغاية إشراك كبار السن في المناقشات المتعلقة بحقوقهم، وتناول قدراتهم على الإسهام في المجتمع ومسؤولياتهم فيه. ورداً على ذلك، اتفق كل المشاركين في النقاش على أن مشاركة كبار السن وانخراطهم يتسمان بأهمية بالغة.